

فصلية اللسان المبين (بحوث فى الأدب العربى)

«محكمة عليها»

السنة الثالثة، المسلسل الجديد، العدد الخامس، خريف ١٣٩٠

«التبريرات النحوية بين الواقع والوصف الإعرابى»*

المشبه بالمفعول به نموذجاً

الدكتور سيد عدنان إشكورى

أستاذ مساعد فى جامعة تربيت معلم - طهران

على أسودى

طالب مرحلة الدكتوراه فى اللغة العربية وآدابها

الملخص

تتناول هذه الدراسة مبحث التبرير النحوى لدى علماء اللغة العربية والاختلاف بينه وبين واقعه وبين الوصف الإعرابى، حيث نعرّج على التقديرات النحوية عند سيبويه وذلك لتقريب المعنى من ذهن المخاطب، حيث يبدو أن كثيراً من النحاة يخلطون بين الإعراب والوصف الإعرابى من جهة والتبرير النحوى من جهة أخرى. وذلك جرّاء ما وصلوا إليه من تبريرات من أجل الخروج من مأزق التعارض مع القواعد الإعرابية. ومما يدلّ على ذلك وجود مواقف نقدية لسبويه فى كتابه من التبرير النحوى.

الكلمات الدليلية

التبرير النحوى، الإعراب، سيبويه، وصف الإعراب، المشبه بالمفعول به.

* - تاريخ الوصول: ١٣٩٠/٠١/٢٠ تاريخ القبول: ١٣٩٠/٠٤/٢٠

عنوان بريد الكاتب الإلكتروني: eshkewaree@yahoo.com

١- المقدمة

يعدّ الإعراب تعبيراً وصفيّاً يكشف عن المعنى الذي تقوم على أساسه علاقات الكلمة مع سائر عناصر التركيب. ولا بدّ من التمييز بين الإعراب الوصفي والوصف الإعرابي؛ لأنّ الإعراب الوصفي إنّما هو أمانة أو علامة تدلّ على المعنى، ولا يتّضح المعنى إلاّ بهذه الأمانة. وقد استخدم النحاة بعض المصطلحات الإعرابية ليدلّوا عليه، وهي مجموعة من العلامات تدلّ على العلاقات القائمة بين عناصر التركيب. أمّا وصف الإعراب فهو تقريب الحالة الإعرابية من ذهن المخاطب، ويتمّ هذا من خلال التشبيه، أو التبرير، أو التفسير، إلاّ أنّ الواصف لا يستخدم هنا مصطلحات أو أمارات تدلّ على وصفه وتقريبه. ويظهر أنّ مصطلح (المشبّه بالمفعول به) الذي استخدمه علماء النحو حرىّ بالإمعان والتأمل لأنّه يؤدّي إلى إرباك بين الإعراب والوصف؛ لأنّ بعض النحاة استخدموه كمصطلح إعرابيّ، فأعربت به مجموعة من العناصر التركيبية، واستعمله بعض النحاة كمصطلح وصفيّ أو تبريريّ، ممّا يربك المتعلّمين ويوقعهم في دوامة من اللبس والغموض.

وقد قمنا في هذه الدراسة بالكشف عن ماهية هذه الظاهرة أهي واقع إعرابي أم تبرير ووصف إعرابي وكان لا بد لنا أن نقوم بالخطوات التالية :

أولاً - أن نحدّد المواطن التي ورد فيها مصطلح التشبيه بالمفعول أو المشبّه بالمفعول ونحصرها كاملاً.

ثانياً - أن نتابع الوجوه المختلفة الواردة في إعراب ما وصف عند البعض بأنّه مشبّه بالمفعول ونكشف أسباب الالتباس التي أدّت إلى استخدام هذا المصطلح و تقصّي آراء العلماء فيها .

ثالثاً - أن نذكر ما يصحّ في إعراب ما التبس على البعض بالتشبيه بالمفعول أو نختار الرأى الأفضل من الآراء المصرّح بها عند النحاة والذي يبعد كل البعد عن التبرير والتعليل ويكون أوفى بالمقصود.

رابعاً - أن نستنتج من هذه الدراسة، رؤية صحيحة لهذا المصطلح بين التبرير والواقع كظاهرة شغلت منذ زمان أفكار العلماء دون أن تقنعهم وتعطيهم رؤية واضحة وشفافة.

٢- النحاة ومصطلح التشبيه بالمفعول به

درس النحاة في مواطن شتى من كتبهم مصطلح المشبّه بالمفعول به، وقد خلق استخدام هذا المصطلح شبهة لدى الدارسين وأثار استخدامه نوعاً من اللبس جاء نتيجة عزوف النحاة عن تحديد المصطلح بشكل دقيق. فنجدهم تارة يستخدمون هذا الوصف في تبرير بعض الظواهر الإعرابية، وتارة ييغون منه وصف الحالة الإعرابية، وفي أحيان أخرى يقصدون

الإعراب نفسه. وهذا التفاوت في الاستخدام ذو صلة بالمعنى الاصطلاحي، إذ الوصف والإعراب مصطلحان لا ينفصلان عند النحاة، وللتبرير النحوي صلة بهيكلية التركيب وإعرابه. ولقد عُنوا بأمره أكثر من المصطلح، إذ ورد عندهم مصطلح التشبيه بالفاعل لكنّه لم يُستخدم إلاّ وصفاً أو تبريراً، ولم يرد عندهم استخدامه كإعراب، لذلك ما أثار أيّ لبس كما هو شأن المشبه بالمفعول به أو المشبه بغير ذلك. قال ابن الربيع: «والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول فيه الحال، والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول معه الاستثناء، والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول به خبرٌ كانَ وخبرٌ ما واسمٌ إنَّ ومفعولي ظننتُ..» (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦م: ٤٤٨). وقد ورد عنهم التشبيه بالمصدر أيضاً: «وإنما نُصب يوم الخميس في قولك جلستُ يومَ الخميس، لأنّه شُبّه بالمصدر» (نفس المصدر: ٤٧٨). ويبدو أنّ هذا الاستخدام لمصطلح التشبيه يقصد به الوصف، لوجود علاقة مشابهة ربطت بين المفعول فيه والحال، وعلاقة ربطت بين المفعول معه والاستثناء، وغير ذلك، فاستخدام النحويين لهذه المصطلحات لم يكن متنوعاً كما استخدم التشبيه بالمفعول، فلم يرد تشبيه الاستثناء بالمفعول معه، أو تشبيه الحال بالمفعول فيه إلاّ عند قليل من النحاة، أمّا التشبيه بالفاعل فإنّه وإن كان كثيراً فقد جرى به وصفاً أو تبريراً، ولم يأتوا به كإعراب. يقول السيوطي في اسم «كان»: «ربّما يسمّى فاعلاً مجازاً لشبهه به» (السيوطي، ١٩٨٧م، ج ١: ٤٠٨).

وبما أنّ مصطلح التشبيه بالمفعول متعدّد الاستعمال استلزم ذلك تحديد المصطلح في حالاته المختلفة، وما جاء عن النحاة في تحديده لا تتمايز به حالة من غيرها، فقد جاء عنهم عدّة أوصاف للمصطلح دون تحديد واضح. فقد قالوا: كلّ منصوب مشبه بالمفعول به^١، ولا نرى في هذا تحديداً واضحاً للمصطلح، فإنّه يدخل فيه كلّ منصوب، حتى المفاعيل الأخرى، قال السيوطي: «وأما الكوفيون فزعموا أنّ الفعل إنّما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنّما مشبه بالمفعول» (نفس المصدر، ج ٢: ٢٠١). وقد استثنى البصريون المفاعيل: «وأما المشبه بالمفعول فالحال، والتمييز، والمستثنى، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وخبر كان، واسم إنّ، و[اسم] لا التي لنفى الجنس، وخبر ما و لا المشبهتين بليس». (القوأس الموصلي، ١٤٠٥ق: ٥٢٤). فلم يترك صاحب هذا القول وهو القوأس الموصلي النحوي منصوباً إلاّ جعله مشبهاً بالمفعول، ولم يميّز بين ما أعربه النحاة مشبهاً بالمفعول به، وهو المعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة، وغيره من المنصوبات التي أعربها النحاة بالمصطلح الإعرابي الخاص بها. لقد نظر القوأس إلى الحركة الإعرابية، فالعلاقة

بين المفعول به وهذه الأسماء هي الحركة الإعرابية فقط، ولم ينظر إلى شبكة العلاقات المترابطة بين عناصر التركيب، وهذه الشبكة لا ينظمها سوى المعنى، فالإعراب فرع المعنى. وقالوا: إنه شبيه بالمفعول لأنه جاء بعد تمام الكلام (ابن السراج، ١٤١٧ق، ج ١: ٢١٣). والأكثر عند النحاة استخدام هذا البيان في التمييز أو الحال، وقد ورد النصب عن تمام الكلام عندهم في غير هذين الموضوعين، فنسب للصيمري أن المفعول معه يُنصب بعد تمام الكلام كما في التمييز (ابو حيان الأندلسي، ١٩٨٤م، ج ٢: ٢٨٥). وتمام الكلام هو العامل في المستثنى عند ابن عصفور (ابن عصفور الإشبيلي، ١٩٨٢م، ج ٢: ٢٥٤) ويوحيه كذلك قول سيبويه (سيبويه، د.ت، ج ٢: ٣١٠).

وقد فسّر الجرجاني هذا الموقف في كتابه المقتصد فقال: «فتقول (قدرُ راحةٍ سحاباً) فتنصبه عن تمام الاسم كما نصبتَ في (امتلاً الإناء) ومعنى تمام الاسم أنه لما نونٌ ثم لم يمكن إضافته إلى ما بعده؛ لأن التنوين والإضافة لا يجتمعان، فنُصبَ شبيهاً باسم الفاعل في قولك (أنا ضاربٌ زيداً) لأنك إذا نوّنتَ لم يكن إلاّ النصب، كما أن معنى تمام الكلام أنك لما قلتَ (امتلاً الإناء) تمّ الكلام لأخذ الفعل فاعله، فلما أتى بشيء يبيّن المقصود نصب تشبيهاً بالمفعول به، في قولك (ضربَ زيدٌ عمراً) لأنه يأتي بعد تمام الكلام» (الجرجاني، ١٩٨٢م، ج ٢: ٧٢٣).

ونفهم من كلام الجرجاني أن «تمام الكلام» أمر تركيبى، وهى عالقة بين مسند ومسند إليه، فإن وجد هذان العنصران تمّ الكلام، سواء تمّت الفائدة من الكلام (التعبير) أو لم تتمّ، وهم يجعلون التنوين فى (قدر راحة) كتمام الكلام فى (امتلاً الإناء) مع أن التنوين فى (راحة) ليس بمسند ولا مسند إليه فلم يتمّ الكلام التركيبى بالتنوين، وشبهوا نصب (سحاباً) بنصب (زيداً) فى (أنا ضاربٌ زيداً)، والعلاقة بينهما التنوين، فالتنوين فى (قدر راحة) منع إضافة (سحاباً)، وكان المتكلم أراد معنى الإضافة، ثم تراجع إلى المعنى الذى يفيد النصب، فهذا التنوين يشبه التنوين فى (ضارب) وكأنهم لم ينظروا إلى الفرق الصرفى بين (راحة) و (ضارب)، وأن (ضارب) يقتضى منصوباً، ولا يتقتضيه (راحة)، فقد نظروا إلى وجه شكلى بين التركيبين فربطوا بينهما.

كما أنهم حاولوا الربط بين النون فى (عشرين) ونصب (درهماً) فى قولك : (عشرون درهماً) وتمام الكلام ونصب المفعول به، فالنون والتنوين عندهم يشابهان الجملة من الفعل والفاعل فى تمام الكلام. يقول الوراق : «اعلم أن التمييز إنما وجب أن يُنصب على التشبيه بالمفعول؛ لأن ما قبله تقدير الفاعل على طريق التشبيه، وذلك أنك إذا قلت (عندى عشرون

درهماً)، فالنون منعت الدرهم من الجرِّ كما منع الفاعلُ من الرفع، يعنى من رفع المفعول، فصارت النون كالفاعل، وصار التمييز كالمفعول» (الوراق، ١٩٩٩م: ٣٩٢).

ويرى ابن السراج أنَّ فى الفعل دليلاً على المشبه بالمفعول، كما كان فى الفعل دليل على المفعول، ثمَّ يستطرد قائلاً: «ألا ترى أنك إذا قلت (قُمتُ) فلا بدَّ من أن يكون قد قمتَ على حال من أحوال الفعل، فأشبهه (جاء عبد الله ركباً)» (ابن السراج، ١٤١٧هـ ق، ج ١: ٢١٣).

ونحن لا نعتقد أنَّ هذا البيان كافٍ لتحديد مصطلح «التشبيه بالمفعول» كمصطلح إعرابي أو تبريرى، بل نعتقد أنه يكفى فى وصف المنصوب على التشبيه بالمفعول فى التركيب، وذلك لأنَّ هذا الوجه من الشبه قد نجده فى كلِّ جملة تدلُّ على الحدوث، والحدث موجود فى تراكيب كثيرة، وفى حالات إعرابية كثيرة، فهو موجود فى الجملة الاسمية والفعلية، وموجود فى المرفوع والمنصوب والمجرور، فهذه الدلالة لا تكفى فى بيان مصطلح إعرابي أو تبريرى.

وقيل: استغناء الفاعل بفعله يكفى فى نصب الاسم على التشبيه بالمفعول (نفس المصدر) وقيل: هما اسمان جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل (السيوطى، ١٩٨٤م، ج ٢: ٢٤١، ٢٤٠).

ونرى أنَّ هذين القولين لا يختلفان عن القول بالنصب عن تمام الكلام، فقد ذكرنا أنَّ المقصود بتمام الكلام عند النحاة أنَّ الفعل قد تمَّ بفاعله، ويبدو لنا أنَّ استغناء الفاعل بالفعل يُقصدُ به تمام الكلام، وإن وردا فى قول واحد، كما أنَّ استقلال الفعل بالفاعل لا يعنى سوى ذلك، ويعبر عن المفعول والمشبه به أيضاً بمصطلح «الفضلة» (ابن يعيش، د.ت، ج ٢: ٧١).

ويُقصدُ به المفعول، أو غيره من المنصوبات التى تأتى بعد استقلال الفعل بفاعله، وهذا المفعول أو المنصوب جاء بعد تمام الكلام، وقد فسَّر ابن يعيش ذلك قائلاً: «يعنى أنَّ التمييز يشبه المفعول من حيث إنَّ موقعه آخر، نحو (طاب زيدٌ نفساً) و (هذا راقودٌ خلاً) كما أنَّ المفعول كذلك، فإنَّه يأتى فضلة بعد تمام الكلام، ونعنى بقولنا: فضلة أنه يأتى بعد استقلال الفعل بفاعله، كما أنَّ المفعول كذلك؛ ولذلك وجب أن يكون منصوباً كما أنَّ المفعول كذلك» (نفس المصدر)، فالفضلة واستقلال الكلام لا يختلفان عن النصب بعد تمام الكلام.

وقيل: شُبَّه المفعول فيه بالمفعول به لاشتراكهما فى كونهما مفعولين. قال الوراق: «فكما كان الظرف يتضمَّن (فى)، وهو مفعولٌ شُبَّه بالمفعول الذى لا يتضمَّن حرف الجرِّ؛ لاشتراكهما فى كونهما مفعولين» (الوراق، ١٩٩٩م: ٢٨١). ولو قيل: إنَّه يشبه مفعولاً يتضمَّن حرف جرٍّ، أو حُدِفَ عنه الحرف، وذلك مثل قوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا) (الأعراف/ ١٥٥) لكان فى التشبيه قوَّة، ويبدو لنا أنَّ هذا التشبيه لا يصلح لشيء من التبرير أو

الوصف أو الإعراب؛ وذلك لأنّ المفعول فيه مفعول من حيث إنّ الفعل وَقَعَ فيه ولم يقع عليه، ويمكن القول هنا إنّ المفعول فيه مشبّه بالمفعول. على قول الكوفيّين (السيوطي، ١٩٨٧م، ج ٢: ٦) وهو أنّه ليس ثمة سوى مفعول واحد، وباقي المفاعيل مشبّهة بالمفعول به.

وقيل: جاء المنصوب بعد مرفوع؛ ولذلك قيل فيه: هو مشبّه بالمفعول، قال ابن فلاح: «واسمها مشبّه بالفاعل لإسنادها إليه، وخبرها مشبّه بالمفعول، لكونه منصوباً بعد مرفوع، وليس بفاعل ومفعول» (ابن فلاح اليميني، ١٩٩٩م: ٧٩٢). ونرى أنّ هذا الوجه وجه مبني على ترتيب الكلام ترتيباً شكلياً لا أساس له من نظم الكلام المرتبط بالمعنى فهو يرى أنّ المشبّه بالمفعول اسم يأتي بعد نظم الكلام المكوّن من فعل واسم مرفوع.

وقيل: الشبّه بالفعل المتعدّي (ابن يعيش، د.ت، ج ٢: ٧١) وقد صرح ابن يعيش أنّ التمييز لم يكن مفعولاً على الحقيقة لأنّ الفعل العامل فيه غير متعدّد، قال: «وأما ما كان من نحو (طاب زيدٌ نفساً) و(تصبّب عرفاً) و(تفّقأ شحماً) فإنّه وإن كان العامل فيه فعلاً فإنّ الفعل فيه غير متعدّد» (نفس المصدر).

ونذهب إلى أنّ هذا الوجه قريب من وصف الحالة الإعرابية أو تبريرها؛ وذلك أنّ تعدّي الفعل يعنى وقوعه على مفعول، أمّا اللازم فلا يقع، وهذا نظر إلى المعنى، والعلاقات التي تربط بين عناصر التركيب، وقد أدرك قدامى النحاة هذه العلاقة، وتبيّن هذا في الخلاف بين سيبويه والمبرد، قال النحاس في إعراب قوله تعالى: (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (البقرة/٨٣): «منصوب على الاستثناء و المستثنى عند سيبويه منصوب لأنه مشبّه بالمفعول و قال محمد بن يزيد: هو مفعول على الحقيقة المعنى استثنيت قليلاً» (النحاس، ١٤٢١ق، ج ١: ٦٤). فهذا يعنى أنّ النحاة يرون أنّ المشبّه بالمفعول لم يقم عليه فعل الفاعل حقيقة، وأنّ المفعول الحقيقي هو ما وقع عليه فعل فاعل حقيقة، ولذلك قدره المبرد بفعل متعدّد، هو «استثنيت» ويبدو أنّ سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة لم يقصدا إعراب المستثنى مشبّهاً بالمفعول أو مفعولاً، وإنّما أرادوا وصف العلاقة بين عناصر التركيب، ولم نعثر في كتاب سيبويه على مصطلح التشبيه بالمفعول إعراباً، أو وصفاً أو تبريراً، وإنّما كان يعقد التشبيه بين تركيبين وصفاً، فعبارته في المستثنى متعدّدة الوجوه، وكان لها دور رئيس في الخلاف وتعدّد الآراء، ونُسبَ إليه آراء عديدة بسبب هذه العبارة، قال: «عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً» (سيبويه، د.ت، ج ٢: ٣١٠). فلم يستعمل هذا المصطلح، وإنّما عقد مشابهة وصفاً ومما يدلّ على أنّ سيبويه أراد ذلك قوله: «وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً» (نفس المصدر، ج ١: ١٨٢). وقد أثارت عبارة المبرد وجوهاً عدّة، فنُسبَ إليه أيضاً آراء عديدة، قال في

المقتضب: «وذلك لأنك لما قلتَ (جاءني القومُ) وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلتَ (إلاً زيداً) كانت (إلاً) بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثنى في من جاء زيداً، فكانت بدلاً من الفعل» (المبرد، د.ت، ج ٤: ٣٩٠). فنرى أن هذا الكلام لا يتعدى وصف التركيب. ونرى أنه يفترض بيان المصطلح الإعرابي دون الوصفى أو التبريري، فلا يجوز أن تقوم بإعراب التمييز أو المستثنى مشبهاً بالمفعول، ولكننا رأينا النحاة يقومون بذلك، ودليل ذلك أن القوَّاس الموصلى لم يميِّز المنصوب بالصفة المشبَّهة، وهو مشبَّه بالمفعول عند أكثرهم عن غيره من المنصوبات، وقد ذكرنا قوله سابقاً في أنواع المشبَّه بالمفعول عنده.

وهكذا نرى أن النظر إلى المعنى هو الذى ينظّم العلاقات فى التركيب، وهو العنصر الذى يجب أن يُتخذ طريقاً للإعراب، فالمفعول به كما عرفه النحاة هو الذى يقع عليه فعل الفاعل، والنظر فى هذا الحدِّ للمفعول به كان إلى المعنى، فهو العنصر غير الملفوظ فى التركيب الذى ينظّم العلاقات بين عناصره، فإن وُجد ما يشابه المفعول به فى هذا المعنى، وهو وقوع الفعل عليه صحَّ وصفه بذلك، لا إعرابه، ونحن إذا أردنا أن نبحث عن أوجه شبه بين المفعول وغيره فقد نذهب إلى أن كلَّ اسمٍ مشبَّه بالمفعول، حتى الأسماء المرفوعة والأفعال، فذلك كان من غير الصحيح النظر إلى هذه الأسماء نظرة بعيدة عن المعنى والاقتصار على الحركة شكلاً أو التركيب لفظاً.

٣- التشبيه بالمفعول؛ تعليل أم وصف؟

من خلال دراستنا لعبارات النحاة لم نتبين توجيههم لكثير من التراكيب النحوية باستخدام مصطلح (التشبيه بالمفعول)، فمنهم من ينظر إليه كتبرير وتعليل، وآخر يراه وصفاً؛ فالمعنى الذى تحتمله العبارة الأمان. ونرى أن النحاة أرادوا بعبارتهم الأمرين، فهم أرادوا وصف التركيب النحوى، فاستعملوا هذا المصطلح فى تقريب المعنى إلى الأذهان، وهو قرب هذا المنصوب من المفعول، وأرادوا أيضاً تبرير النصب فى هذا الاسم بتشبيبه بالمفعول فى نصبه، أو فى مجيئه بعد تمام الكلام، أو...

ونعتقد أن التعليل سمة من السمات التى امتاز بها النحو العربى، كما نذهب إلى أنه قد نشأ معه، وليس أمراً فلسفياً فى بداياته، وإن كان قد تطور فيما بعد متأثراً بالمنطق والفلسفة. يستعرض الباحث محمد ابراهيم خليفة شوشترى رواية للخليل بن أحمد الفراهيدى يبرر فيها عملية التعليل فى النحو. ثم يواصل الحديث قائلاً: «...إذا كان التعليل وسيلة من وسائل التعليم يساعد على سرعة الفهم والاستيعاب ببيان علل الأحكام، فإن العالم فى انتخاب العلل المناسبة إنما يعكس مدى نجاحه فى عمله. والحق أن الخليل وسببويه قد أديا ما عليهما من

الوصف والتحليل المدعم بالتعليل أداءً كاملاً، ولم يدخرا جهداً في هذا المجال. فجاء عملهما في الكتاب ناجحاً كل النجاح، إذ لم يواجها ظاهرة لغوية - مطردة كانت أم غير مطردة - إلاّ وسعاها تفسيراً وتحليلاً وتعليلاً» (خليفة شوشترى، ١٣٨٢ش: ٧). إذاً فطبيعة التعليم تقتضى وجود العلة، فالمتعلم من طبيعته أن يسأل عن السبب، ويستقصى العلة، ومن طبيعة العقل البشرى أن يتتبع الجزئيات، ويجمع ما تشابه منها؛ ليطلق عليها حكماً عاماً، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية؛ ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوى منذ وجد.

ولقد اتسمت تعليلات النحويين الأوائل بعدة سمات تناسب واقع المتعلمين من المسلمين الناطقين بغير العربية، وتقربهم من فهم القرآن الكريم واللغة العربية، ومن تلك السمات بعد التعليلات عن الفلسفة وقربها من المعنى. فهذه التعليلات معروفة بموافقة الإعراب للمعنى، فلم يكن بوسع النحوى أن يجيز وجوهاً متعدّدة من الإعراب يخالف أحدها المعنى. ولعلّ أهمّ سمة بارزة في أول كتاب نحوى موسوعى. وصلنا أنّه يعتمد على المعنى في الدرجة الأولى. أمّا الوصف فهو أسلوب اتخذ الأوائل من النحاة في تقريب الفكرة إلى المتعلمين، فهو مثل التعليل في احتياج المتعلم له، فالذى نراه أنّ النحو قد بدأ باتخاذ المنهج الوصفى سبباً له في توضيح العلاقات بين عناصر التركيب. ونعتقد أنّ تعليل الظاهرة جزء من وصفها، فالوصف السليم للغة هو ذاك الذى يقوم على معرفة العلاقات بين عناصر التركيب اللغوى، ولا يتمّ هذا الوصف إلاّ ببيان السبب فى تكوّن هذه العلاقات. ويرتبط التعليل أيضاً بالقياس، فثمة قياس حكم على حكم آخر لا يشترك فى العلة، وهذا يؤكّد ما نذهب إليه فى أنّ التعليل جزء من الوصف، فالعلة التى تمّ استنباطها ليست جزءاً من القياس، وإنما هى التى سببت وجود القياس، فالعلة إذاً سبقت القياس، وما سبق القياس إلاّ المنهج الوصفى، ونرى أيضاً أنّ التعليل أوجد نظرية العامل، ولكنّه ليس منها، فهو قد سبقها. وما نحن بصدده هنا هو العلاقة التى تربط التعليل بالوصف، ولا شك أنّ «التعليل المنطقى لا يصلح كوسيلة علمية فى اللغة خاصة، وفى الظواهر الاجتماعية بشكل عام» (عيد، ١٤١٠ق: ١٤١). وهذا التعليل رفضه كثير من النحاة وهو غير مطّرد ولا منتشر فى كتبهم، فأغلبهم اعتمد طريق الأوائل فى التعليل، وهى التعليلات البسيطة البعيدة عن الفلسفة، القريبة من المعنى، وهى بذلك تكون أقرب إلى أذهان المتعلمين من أبناء اللغة العربية وغيرهم.

وهذا التعليل بهذا الوصف يصدق عليه مصطلح (التعليل الوصفى) كما أطلقه محمّد عيد إذ قال: «التعليل الوصفى فى اللغة يحقّقه استخلاص ملاحظة استقرائية، يُعتدّ أنّها تفسّر الظاهرة اللغوية موضوع البحث. فإذا ما تأكّد الباحث أنّها يمكن أن تُتخذ قاعدة اتخذها كذلك،

ويصدق عليها حينئذ أنها علّة صوريّة، توصف بها الأمثلة المستقراة، إذ تُدرّسُ اللّغةُ على أنّها كصفات تُقرّرُ، وواقعٌ يُتحدّثُ عنه، وليس هناك غاية للباحث وراء هذا الواقع» (نفس المصدر : ١٤٥). ويتابع قائلاً: «ويضاف لذلك أنّ التعليل الوصفي أو العلل الأول كما قال ابن مضاء، أو العلل التعليمية كما سماها النحاة يتفق مع اعتبار اللّغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصّها، فالعرف اللغوي والاجتماعي هو أساس كلِّ وصف في اللّغة» (نفس المصدر: ١٤٧). ويعدُّ سيبويه واحداً من النحاة الأوائل الذين انعقد النحو على عقولهم، وكان كتابه نتاج تفكيرهم، ومن خلاله يمكننا التعرف إلى طبيعة استعمال الأوائل لهذا المصطلح، وقد ذكرنا سلفاً أنّنا لم نجد في كتاب سيبويه مصطلح التشبيه بالمفعول إعراباً، أو وصفاً أو تعليلاً، وإنما كان يعقد التشبيه بين تركيبين وصفاً وتعليلاً، ويمكن التأكد من ذلك من خلال ما نسب إليه أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول.

والحق أنّ النحاة لم يعزوا إلى سيبويه النصب على التشبيه بالمفعول كمصطلح إعرابي إلا في ثلاثة مواطن نتطرق إليها فيما يلي:

٣-١-الموطن الأول: نصب المستثنى

للنحاة في قضية نصب المستثنى آراء كثيرة بإمكان القارئ الكريم أن يستقصيها في أمّهات كتب النحو العربي، ويمكننا استخلاص ثمانية آراء، نُسب أربعة منها إلى سيبويه، والحق أنّ سيبويه لم يتخذ أربعة مواقف متفاوتة تجاه هذه القضية، إنّما كان لإبهام عبارته دور في تعدّد الآراء المنشوبة إليه. وعبارته في هذا الموضوع هي قوله: «عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً» (سيبويه، د.ت، ج ٢: ٣١٠). ولا نرى في هذه العبارة إلاّ الوصف، فهو قد عقد مشابهة أراد منها تقريب فكرة نصب المستثنى إلى الذهن، لكنّ أفهام النحاة اختلفت في تفسير هذه العبارة فخرج عنهم أربعة آراء.

رأى ابن عصفور فيها تشبيه انتصاب التمييز في عبارته بالمنصوب في قولك (هو أحسن منك وجهاً)، فالوجه من تنمة (أحسن) كما أنّ الدراهم كذلك، وإذا كان الدرهم ينتصب بهذا الشكل، فالمستثنى كذلك، فذهب إلى أنّ المستثنى ينتصب عن تمام الكلام. (ابن عصفور، ١٩٧١، ج ١: ٣٤٩)

وذهب ابن خروف إلى أنّ العامل الفعل الأول، قال في شرح الجمل: «والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه الفعل الأول» (ابن خروف، ١٤١٩ق: ٢٥٤). والحق أنّ هذا يفهم من عبارة سيبويه السابقة في قوله: «عاملاً فيه ما قبله من الكلام» (سيبويه، د.ت، ج ٢: ٣١٠)، وأبرز العوامل الموجودة قبله هو الفعل.

واختار ابن مالك أن العامل عنده هو (إلا)، ونسبه في شرح التسهيل إلى سيبويه والمبرد والجرجاني. (ابن مالك، ١٩٦٧م: ١٠١) ويمكن أن يفهم هذا الرأي أيضاً من عبارة سيبويه المذكورة أعلاه.

أمّا الرأي الرابع فهو رأي الجمهور، وقد نُسب أيضاً إلى سيبويه، وهو أن العامل عنده هو الفعل المتقدم بواسطة (إلا)، واستدلّ النحاة على ذلك بعدة أمور، منها (التشبيه بالمفعول)، فقد جاء المستثنى بعد تمام الكلام كما يأتي المفعول بعد تمام الكلام. (السيوطي، ١٩٨٧م، ج ٣: ٢٥٢ و٢٥٣)

فعبارة سيبويه واضحة في وصف النصب في المستثنى من خلال عقد مشابهة بين عامل النصب في المستثنى وعامل النصب في التمييز والحال. ثمّ إنه وُجدَ في كتاب سيبويه مثل هذه المشابهة، قال: «وانتصب لأنّ الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العِلْم حين قلت (أنت الرجلُ علماً). فالعلم منتصب على ما فسرتُ لك، وعمل فيه ما قبله، كما عمل (عشرون) في الدرهم حين قلت (عشرون درهماً) لأنّ الدرهم ليس من اسم العشرين» (سيبويه، د.ت، ج ٢: ١١٨).

وتشير هذه النصوص من كتاب سيبويه إلى أنّه لم يرد إلا الوصف المحض، وكانت غايته من عقد هذه المشابهة تقريب الفكرة من ذهن المتعلّم، لا أن يكون الهدف من ذلك أن يكون المستثنى منصوباً على التشبيه بالمفعول، أو على أنّه مفعول حقيقي كما نسب إلى المبرد. والمصطلح الإعرابي عندهما - أي سيبويه والمبرد - هو المستثنى (نفس المصدر: ٣١١ و المبرد، د.ت، ج ٤: ٣٩٤). كما أن استعمالهم - أي النحاة - لهذا المصطلح الإعرابي يدلّ على أنّهم أرادوا بالتشبيه بالمفعول، أو المفعول الحقيقي المعنى وإيصاله إلى المتعلّم، لا الإعراب، وقد ورد ذلك عند المبرد، حيث قال في المقتضب: «اعلم أنّه لا ينتصب شيء إلا على أنّه مفعول، أو مشبّه بالمفعول في لفظ أو معنى» (نفس المصدر: ٢٩٩) ونظنّ أنّ المبرد لم يرد من ذلك إلاّ تقريب المعنى إلى ذهن المتعلّم، فهو قد أراد مقارنة المنصوبات المختلفة من المفعول به.

٣-٢-الموطن الثاني: إعراب قوله تعالى: (بالأخسرين أعمالاً) (الكهف/١٠٣)

نسب ابن هشام إلى سيبويه أنّ (أعمالاً) في الآية الكريمة مشبّه بالمفعول، قال: «وقال سيبويه (أعمالاً) مشبّه بالمفعول به» (ابن هشام الأنصاري، ١٤١٩ق: ٥١٢). ثمّ ردّ هذا الرأي بأن: «اسم التفضيل لا يشبّه باسم الفاعل؛ لأنّه لا تلحقه علامات الفروع [أي التأنيث والتثنية والجمع] إلاّ بشرط، والصواب أنّه تمييز» (نفس المصدر).

والإعراب بالتمييز هو إعراب كثير من النحاة، ونظنّ أنّه إعراب سيبويه. فلا يفهم من عبارته إلاّ القول بالتمييز لكنّه أراد تقريب فكرة نصب الاسم بعد الصفة المشبهة من خلال التمثيل بالآية الكريمة، فقال: «فأثبتّ النون فليس إلاّ النصب، وذلك قولهم (هم الطيبون الأخبار)، و(هما الحسنان الوجوه) ومن ذلك قوله تعالى (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)» (سيبويه، د.ت، ج ١: ٢٠١) فالمراد نصبُ الجمع بعد المشتق، ولذلك قال: «فإذا ثبتت أو جمعت» وليس المراد النصب على التشبيه بالمفعول به كما هو إعراب (الوجوه) في قولك (هما الحسنان الوجوه) عند كثير من النحاة.

ونعتقد أنّ هذا النصّ في كتاب سيبويه لا يختلف عمّا ورد عند المبرّد. فالتشبيه وارد في النصّين، وهذا ممّا يدلّ على أنّهم كانوا يستعملون التشبيه وصفاً، وهو تقريب للفكرة، قال المبرّد: «فعلى هذا تميّز إذا حذف الألف واللام، فقلت (مررت بأخويك الحسنين وجوهاً) كما قال الله عزّ وجلّ (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)» (المبرّد، د.ت، ج ٤: ١٦٢)، والفرق بينهما أنّ المبرّد استعمل كلمة (تميّر) أمّا التشبيه فهو هو.

وهناك قول آخر في الآية الكريمة نسبة ابن هشام إلى بعضهم، وهو أنّ (أعمالاً) مفعول به، وردّ هذا الرأي بأنّ (خسر) فعل غير متعدّد. (ابن هشام، ١٤١٩هـ ق: ٥١٢)^٢ وهذا يؤكّد أنّ النحاة يرون أنّ المشبه بالمفعول لم يقدّم عليه فعل الفاعل حقيقة، وأنّ المفعول الحقيقي هو ما وقع عليه فعل فاعل حقيقة، ولذلك ردّوا هذا الرأي، فالفعل لا يتعدّى إلى مفعول حتى يقال عن مفعوله: إنه مفعول به.

٣-٣-الموطن الثالث: سبب النصب في عبارة (الضاربُ زيداً)

قال ابن يعيش: «وكان الأخفش يزعم أنّ المنصوب في قولك (هذا الضاربُ زيداً) إذا كان ماضياً إنّما ينتصب كما ينتصب (هذا الحسنُ وجهاً) على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح، والمذهب الأول، وعليه سيبويه» (ابن يعيش، د.ت، ج ٦: ٧٧). ولم نجد في عبارات الأخفش هذا الزعم المنقول عنه. وقد بحثنا في كتاب سيبويه عمّا يدلّ على قول ابن يعيش (إذا كان ماضياً) فلم نجد ما يدلّ عليه في هذا الموضع. ووجدنا في كتابه نصوصاً كثيرة تدلّ على الوصف في هذا التركيب، وهو ما فهم منه ابن يعيش التشبيه بالمفعول، ونصوصاً صريحة تدلّ على أنّ المنصوب في قولك (الضاربُ زيداً) مفعول به.

فمن النصوص التي تدلّ على الوصف قول سيبويه: «ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول (ما زيداً أنا الضاربُ) ولا (زيداً أنت الضاربُ) وإنّما تقول (الضاربُ زيداً) على مثل قولك: (الحسنُ

وجهاً)» (سيبويه، د.ت، ج ١: ١٣٠) فهذه مشابهة وصفية يراد منها عدم جواز تقديم المعمول، وليس المقصود فيها الإعراب.

ومنها قوله: «فإنما أدخلت الألف واللام في (الحسن). ثم أعملته كما قال (الضاربُ زيداً) وعلى هذا الوجه تقول (هو الحسن الوجه) وهي عربية جيدة» (نفس المصدر: ٢٠١) وهذا التشبيه واضح في أنه للدلالة على دخول اللام على الصفة المشبهة وإعمالها.

أما النصوص الصريحة في إعراب المنصوب مفعولاً فهي كثيرة أيضاً، ويكفيها منها قول سيبويه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يُفعلُ) كان نكرة منوئاً، وذلك قولك (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فمعناه وعمله مثل (هذا يضربُ زيداً غداً) (نفس المصدر: ١٦٤).

إن هذه الموضوعات تؤكد أن استخدام سيبويه للمشابهة بين تركيبين لم يكن إعرابياً فيما يبدو، ولا تحليلياً. وإنما البادى من النصوص أنه قصد وصف التركيب، وأراد من الوصف تقريب الحالة الإعرابية من الذهن، وقد اتضح أن سيبويه لم يستخدم هذا المصطلح وأن نسبة هذا الإعراب له بهذا المصطلح جاءت من المتأخرين، كما يتبين أن المتأخرين قد اختلفوا في تفسير عبارة سيبويه، وهذا الخلاف يدل على أن تفسير المشابهة التي عقدها سيبويه بالقول إن أحد المشبهين مشبه بالمفعول تفسير يحتاج إلى نظر. أما مصطلح التشبيه بالمفعول تعليلاً فهو ظاهر في استعمال النحاة، فالمشابهة علة من علل النحو القياسية؛ ولذلك سوف نرى كثيراً من عباراتهم تدل على ذلك، فكل مشابهة بين تركيبين يمكن أن تكون علة للحكم النحوي الذي عُقدت لأجله هذه المشابهة. ويمكن أن يفهم من هذا المصطلح في عبارات بعض النحاة التعليل للحكم النحوي، ويفهم الوصف للحكم نفسه في عبارات آخرين، وهذا يؤكد أنهم أرادوا بهذا المصطلح أمراً واحداً، ونرى أنهم قصدوا بذلك وصف التركيب، أو تعليله تعليلاً لا يُخرجه عما يفهم من الوصف، وبذلك يقرب الفكرة من الذهن.

والأدنى من ذلك لدينا ما يقال في الأفعال الناقصة. والحروف الناقصة. قال ابن السراج في الأفعال الناقصة: «فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول، فقالوا: (كان عبدُ الله أخاك)، كما قالوا: (ضربَ عبدُ الله أخاك)» (ابن السراج، ١٤١٧، ج ١: ٨٢). فهذه العبارة نفهم من ظاهرها تعليل رفع (اسم كان) المبتدأ بمشابهته للفاعل، وتعليل نصب (خبر كان) الخبر بمشابهته للمفعول، وهذا تعبير جملة من النحاة في هذا الموضوع، كابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والسيوطي في همع الهوامع، وابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجمل و...

ولو ذهبنا إلى عبارة فريق آخر من النحاة لوجدنا فهماً آخر يحمله ظاهر تعبيرهم، وهو الوصف. يقول ابن جنى: «فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول» (ابن جنى، ١٩٨٨م: ٣٦). فالظاهر من النص وصف اسم كان بتشبيبه بالفاعل و وصف خبرها بتشبيبه بالمفعول، وهذا أيضاً تعبير جملة من النحاة في هذا الموضوع، من أمثال الوراق في علل النحو والأنبارى في الإنصاف وابن فلاح في المغنى في النحو.

ولعل قول الرضى يدل على المعنيين، قال: «اعلم أنه لما كان مذهبه [أى ابن الحاجب] أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعولم يكن له بد من أن يدعى أن كل مرفوع و منصوب غيرهما، فهما مشبهان بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسنداً إليه، والخبر يشبهه لكونه ثانى جزأى الجملة، وخبر إن وأخواتها يشبهه لكون عامله أى إن وأخواتها مشابهاً للفعل المتعدى، إلا أنه قدّم منصوبه على مرفوعه» (الرضى الاسترابادى، دت، ج ١: ٢٨٧). فظاهر نصه الوصف ويحتمل التعليل، لكن التعليل ترجح عندما قال بعد ذلك: «وأما من قال - وهو الحق - إن الرفع علامة العمد، فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات، مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل» (نفس المصدر).

٤- التشبيه بالمفعول به من حيث الإعراب

لقد جعل ابن معط المشبه بالمفعول نوعاً من أنواع ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدى وغير المتعدى، حيث قال في فصوله: «الضرب السابع: المشبه بالمفعول وهو التمييز إذا وقع معرفة، كقولك (الحسن الوجه) و(الكريم الأب)» (ابن معط، دت: ١٩١). ولم نجد من يتابعه في تخصيص جانب من مصنفه لهذا المنصوب إلا ابن هشام، قال: «وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد، وذلك في نحو قولك: (زيد حسن وجهه) بنصب الوجه». (ابن هشام الأنصارى، ١٤٠٤ق: ٣١٥) وقد أشرنا عند حديثنا عن المصطلح أن من النحاة من وضع في مصنفه باباً للتشبيه بالمفعول وجعل من ذلك الحال والتمييز والمستثنى، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وخبر كان، واسم إن ولا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس، وقصد من ذلك الوصف، فلم يُعرب الحال أو المستثنى أو اسم إن مشبهاً بالمفعول. وتباينت آراء النحاة في هذا الوجه الإعرابي (المشبه بالمفعول) فلم يتفقوا في إعراب أى اسم هذا الإعراب، فكانت لهم وجوه متعددة في إعرابه. وهذا التعدد يؤكد أن التشبيهات التى

عقدها أوائل النحاة لم تتعدَّ الغاية منها الغاية الوصفية التعليمية، ولم نجد في كتب كثير منهم هذا المصطلح، ولو وجد عند بعضهم ما تعدَّى تلك الغاية. وقد صرح النحاة بهذا الوجه من الإعراب في جملة من المنصوبات نستعرضها كالتالي:

الأول: المنصوب بالصفة المشبهة

ورد في كلام العرب نصب الاسم بالصفة المشبهة سواء أكان ذلك الاسم نكرة أو معرفة الأول كقولهم (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً) والثاني كقول زهير يصف صقرا: (سبيويه، د.ت، ج: ١، ١٩٥)

أهوى لها أسفَعُ الخدَّينِ مطَّرَقٌ ريشَ القوادمِ لم تُنصَبْ له الشَّرْكُ

ومثله قول العجاج: (نفس المصدر: ١٩٦)

دِرْفَسَةٌ وبازلٍ دِرْفَسٌ مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونُ الرَّأْسِ

فشؤون الرأس منصوب بـ(ضخم) والأصل في كل هذه المنصوبات. أن تكون مرفوعة بالفاعلية وأن يقال (زيدٌ حَسَنٌ وجهه)، لكن العرب توخت المبالغة فحوّلت التركيب فجعل ذلك النحاة يؤلّون التركيب. قال ابن هشام: «والأصل (زيد حسن وجهه) بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن، لأنَّ الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حَسَنٌ بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فلذلك حق الصفة أنها يجب معها الرفع. ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد» (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠٤ق: ٣١٥).

واختلف النحاة في إعراب الاسم المنصوب في قولك (حسنٌ وجهاً) و (حَسَنٌ الوجه) ولهم فيه ثلاثة آراء:

الأول: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به سواء أكان معرفة أم نكرة وهو رأى البصريين. قال ابن السراج في النكرة: «فهو أشبه بقولك (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً) قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا كذلك؛ لأنَّ وجهاً عندهم منصوب بأنه مُشَبَّه بالمفعول» (ابن السراج، ١٤١٧، ج: ١، ٣٢٤).

الثاني: هو تمييز ومنصوب سواء أكان معرفة أو كان نكرة وهذا رأى منسوب لبعض الكوفيين وأبي على الفارسي في (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه) يعربون المنصوب تمييزاً ويعتبرون الألف واللام في تعريف التمييز بأنها زائدة. (نفس المصدر)

الثالث: ومنهم من فصل في ذلك فقال إن كان المعمول نكرة نحو (حسنٌ وجهاً). فهو منصوب على التمييز وإن كان معرفة كقولك (حسنٌ الوجه) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول (ابن يعيش، د.ت، ج: ٦، ٨٧).

والأصل فى هذه الصفة ألاّ تتعدى إلى المفعول لأنها لا تكون إلاّ من اللازم ولكنهم حملوا اللازم على المتعدى فشبهوه به.

و يبدو لنا أنّ التراكيب التالية: (زيدٌ حَسَنٌ وجهاً)، (زيدٌ حَسَنٌ وجهه) و(زيدٌ حَسَنٌ الوجه) كلّها تراكيب تحمل دلالة واحدة وهى بيان الحسن الذى يحظى به زيد و هذا ما يقدمه التمييز، ويكفى له التركيب الأول وهو التنكير. أما ما ورد من تعريفه فهو قد جرى فيه التحويل من خلال زيادة الألف واللام فى التركيب. وأنّ (أل) وردت لزيادة رغبة المتكلم فى تأكيد الحسن الذى يتصف به زيد والمبالغة فى ذلك؛ ولذلك دخلت الزيادة فى الموضع الذى يميّز هذا الحسن وهو الوجه. ولا شك أنّ الضمير والألف واللام عنصران من عناصر التأكيد فى الجملة.

وقد خرج أبوعلّى الفارسي من قنطرة القاعدة التى تمسك بها البصريون لفترة طويلة إذ منعوا التعريف فى التمييز، فذكر أنّ (أل) هنا زائدة و كل زياده فى المبنى تعطى زيادة فى المعنى. فزيادة الألف واللام منحت العبارة تأكيداً ومبالغة فى الحسن وهو الصواب فى هذا الموضع. وأما الضمير فى التركيب الثانى فهو عنصر مؤكّد رابط وهو تركيب محوّل أيضاً. قال ابن هشام: «فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر فى الصفة راجع إلى زيد» (ابن هشام، ١٤٠٤ق: ٣١٥)

الثانى : إعراب النصب فى الآيتين الكريميتين: (إلاّ مَنْ سَفِهَ نفسه) (البقرة/١٣٠) و(بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا) (القصص/٥٨) ونحوهما

والخلاف فى هذه المسألة مثل المسألة السابقة. واختلف النحاة فى إعرابها، فنأتى هنا بما جاء فى إعراب القرآن للنحاس من باب المثال لا الحصر يقول فى إعراب (نفسه): «وقول الفراء: إنّ نَفْسَهُ مثل: ضقت به ذرعا محال عند البصريين لأنه جعل المعرفة منصوبة على التمييز. قال سيبويه: وذكر الحال وإنّها مثل التمييز وهذا لا يكون إلاّ نكرة، يعنى ما كان منصوباً على الحال كما أنّ ذلك لا يكون إلاّ نكرة يعنى التمييز. قال أبو جعفر: فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها. قال الفراء: ومثله (بطرت معيشتها) ولا يجوز عنده: نفسه سفِهَ زيدٌ ولا معيشتها بطرت القرية، وقال الكسائى: وهو أحد قولى الأخفش: المعنى إلاّ من سفِه فى نفسه ويجيزان التقديم. قال الأخفش: ومثله عُقْدَةُ النِّكَاحِ أى على عقدة النكاح» (النحاس، ١٤٢١هـ ق، ج ١: ٧٩) وخلاصة الأمر أنّهم نقل عنهم عدة آراء:

أولها: أنه منصوب على التمييز وهو معرفة وهذا القول منسوب إلى الكوفيين والفراء كما رأينا. وعبارة الفراء هي أن: «العرب توقع (سَفَهَ) على (نفسه) وهي معرفة وكذلك قوله (بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا) وهي من المعرفة كالنكرة لأنه مفسَّرٌ والمفسَّرُ في أكثر الكلام نكرة (الفراء، د.ت، ج: ١: ٧٩) وهو عند الزمخشري شاذٌ إذ يقول: «ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميِّز» (الزمخشري، ١٤٠٧ق، ج: ١: ١٨٩) ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن التمييز لا يكون إلَّا نكرة. قال المبرِّد: «ولم يجوز أن يكون الواحد الدالّ على النوع معرفة لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً وإذا كان مذكوراً كان شائعاً في نوعه» (المبرِّد، د.ت، ج: ٣: ٣٢).

ثانيها: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول وهو رأى منسوب إلى الكسائي (أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٤م، ج: ٢: ١٩٣) ونستبعد أن يكون الكسائي قد أصدر مثل هذا الرأي لأنه كان معاصراً للخليل وسيبويه ولم يعهد عن ذلك الجيل من النحاة استخدام المشبّه بالمفعول إعراباً، بل يبدو أن التشبيه بالمفعول في هذا الموضع تعليل للنصب بعد فعل لازم، وقد ردّه أبو حيان في البحر المحيط بقوله: «وأما كونه مشبّهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل تقول زيدٌ حَسَنٌ الوجه) ولا يجوز (حَسَنٌ الوجه) ولا (يَحْسُنُ الوجه)» (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٢ق، ج: ١: ٥٦٥).

ثالثها: أنه منصوب على أنه مفعول به وذلك بأحد الأوجه التالية:

١. التضمين: وهو أن يُضْمَنَ الفعلُ اللازم معنى الفعل المتعدى ويعمل عليه، فَيُضْمَنَ فعل (سفه) معنى (جهل) وهذا قول الزجاج (الزجاج، ١٩٨٣م، ج: ١: ٢٠٩) وضمّن (بطرت) معنى (كفرت) أو (خسرت) (الزمخشري، ١٤٠٧ق، ج: ٣: ٤٢٨).

٢. الاشتقاق: وهو أن يؤوّل الثلاثي المجرد مزيداً فيه فيجري (سَفَهَ) مجرى (سَفَهَ) واختاره الأخفش وأبو حيان (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٢ق، ج: ١: ٥٦٥).

٣. أن يكون لغة عن بعض العرب وهذا منقول عن يونس إذ يرى أن بناء (فعل) يدلّ على المبالغة (الزجاج، ١٩٨٣، ج: ١: ٢٠٩) وهذا يشير إلى أن في هذا التركيب شيئاً من التأكيد.

٤. أن يكون منصوباً على نزع الخافض على تقدير (في) وندرك ذلك من الزجاج في معانيه: «وقال ابواسحاق إن (سَفَهَ نفسه) بمعنى سفه في نفسه إلّا أن (في) حُذفت كما حُذفت حروف الجرّ في غير موضع» (نفس المصدر: ٢١٠) ونُسب إلى الكسائي والأخفش (النحاس، ١٤٢١ق، ج: ١: ٧٩) وردّ أبو حيان عليهم بقوله: «وأما إسقاط حرف الجر وأصله (من سفه في نفسه) فلا ينقاس» (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٢ق، ج: ١: ٥٦٥).

رابعها: هو وجه مختص بقوله تعالى (بطرت معيشتها) دون قوله تعالى (سفه نفسه) وهو النصب على الظرفية والتقدير (أيام معيشتها) وهو رأى الزمخشري إذ قال في الكشف: «وإمّا

على الظرف بنفسها، كقولك: زيد ظني مقيم أو بتقدير حذف الزمان المضاف، أصله: بطرت أيام معيشتها، كخفوق النجم، ومقدم الحاج» (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج ٣: ٤٢٣).
ويبدو أن في هذا التركيب ما في المسألة السابقة من التأكيد والمبالغة فقد ذكر الأزهري قولاً للكسائي يدل على أنه قد جرى تحويل في هذا التركيب قال: «وروى الفراء عن الكسائي أنه قال: يقال (رشدت أمرك) و(بطرت عيشك) و(غبت رأيك)، قال: أوقعت العرب هذه الأفعال على هذه المعارف التي خرجت مفسرة لتحويل الفعل عنها وهو لها وإنما المعنى: بطرت معيشتها وكذلك أخواتها» (الأزهري، ٢٠٠١م، ج ١٣: ٢٢٨). فلا بد لهذا التغيير اللفظي أن يتم بتغيير الحركة الإعرابية قد تبعه تحويل في دلالة الكلمة في التركيب، فانتقلت الدلالة من الفاعلية إلى التمييز وزادت في هذا التركيب مبالغة وتأكيداً.

الثالث: في قوله تعالى: (بالأخسرين أعمالاً) (الكهف/١٠٣)

ولقد ذكرنا فيما سبق آراءهم المختلفة في إعراب (أعمالاً) وأن البعض يعربها مشبهاً بالمفعول. والمرجح عندنا أنه تمييز كما ذكر ابن هشام وكثير من النحاة. (ابن هشام الأنصاري، ١٤١٩ق: ٥١٢)

الرابع: قولهم: (لدن غدوة)

يعتقد النحاة أن الأصل في (غدوة) الجر لإضافتها إلى (لدن) قال سيبويه: «كما أن (لدن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تُنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال (لُدْ)» (سيبويه، دت، ج ١: ٢١٠) ونصبوا (لدن) تشبيهاً للنون الموجودة في بالتنوين في (ضارب) وقال ابن جنّي: «ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون وذلك لأنه يقال (لُدْن) و (لُدْن) بفتح الدال وضمها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون شابته النون التنوين وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما في حركات الأعراب في نحو (هذا ضاربٌ زيداً) و(رأيت ضارباً زيداً) ولأنهم قد حذفوا النون فقالوا (لُدْ غدوة) كما يحذف التنوين تارةً ويثبت أخرى» (ابن جنّي، ١٩٨٥م، ج ٢: ٥٤٢). وذكر النحاة في نصب غدوة وجهين: الأول النصب على التمييز والثاني النصب على التشبيه بالمفعول. ويبدو جلياً أن القول بالتشبيه بالمفعول تقريب لعمل (لدن) النصب في (غدوة) وقد فهم ذلك ابن جنّي جيداً حيث قال: «والجواب أنهم شبّهوا النون في لدن بالتنوين في ضارب فنصبوا (غدوة) تشبيهاً بالميميّز، نحو (عندي راقودٌ خللاً) و(جبةٌ صوفاً)» (نفس المصدر). ويتابع قائلاً: «فلما أشبهت النون التنوين من حيث ذكرنا انتصبت (غدوة) تشبيهاً بالمفعول» (نفس المصدر: ٥٤٣). فنصوص النحاة واضحة في أنه لم

يأت النحاة الأوائل بهذا المصطلح (المشبه بالمفعول) لغاية إعرابية، وإنما جاء لغاية تعليلية أو وصفية.

الخامس: المتعجب منه في صيغة التعجب (ما أفعال)

تضاربت آراء النحاة في ماهية (أفعال) في التعجب، فالبصريون يرون أن (أفعال) فعلٌ ويذهب الكوفيون إلى أنه اسم تفضيل (ابن يعيش، دت، ج ٧: ١٤٣) ونشأ من هذا الخلاف خلاف آخر يتعلّق بإعراب الاسم المنصوب المتعجب منه. فكانت ذلك عدة آراء:

الأول: يرى البصريون أن الاسم منصوب على المفعولية، ف(أفعال) عندهم فعل وقد وقع الفعل على هذا الاسم فالتقدير المفهوم (شيءٌ حسنٌ زيداً) أو (شيءٌ أحسنٌ زيداً) وهذا يعني أن (زيداً) مفعول به ل(أحسن).

الثاني: يرى الكوفيون أن (أفعال) ليس فعلاً وإنما هو اسم تفضيل فإذا لم يكن فعلاً فالمنصوب ليس مفعولاً، فليس هناك فعل يقع عليه، وهو في حقيقته صفة للمتعجب منه والتقدير عندهم (زيدٌ أحسنٌ من غيره) فأشبهه انتصاب زيد انتصاب الوجه في (زيدٌ حسنٌ الوجه) فالمتعجب منه منصوب على التشبيه بالمفعول. (أبو حيان الأندلسي، ١٤٢٢ق، ج ١: ٦٦٩).

الثالث: ما نقل عن الفراء: انتصب زيدٌ بـ (أفعال) فرقاً بين الاستفهام والخبر. فالأصل (زيدٌ أحسن من غيره) فأتوا بـ(ما) فقالوا (ما أحسن) على سبيل الاستفهام ونقلوا الصفة من زيد إلى ضمير (ما) فانتصب (زيد) للفرق.

ويبدو أن النحاة قد عمدوا إلى تجزئة هذا التركيب إلى جزئيات صغيرة ولم ينظروا إلى التركيب بصفته مجموعة موحدة مترابطة. فهو تركيب على ترتيب معين لا يجوز الخروج عنه وهو يجرى مجرى المثل، ونرى أنه يحمل دلالاته على التعجب من خلال هذا الترتيب، وأما النظر إلى جزئيات التركيب فهو يسلبه دلالاته ووظيفته التي استخدم من أجلها. ولا يمكن إدراج هذا التركيب ضمن الجملة ضمن الاسمية أو الفعلية. فهي جملة مستقلة بأسلوبها ويبدو أن الفعل هذا نوع خاص من الأفعال كَوْن للتعبير عن التعجب فهو لا يقبل علامات الإعراب لسبب انصرافه عن الفعلية ويعوزه الدلالة على الحدث والزمان.

ويتضح من تركيب (ما أجمل السماء) أنه تركيب وكتلة لغوية واحدة؛ لا يمكن فيه الدلالة على التعجب بالاستغناء عن عنصر من عناصره والنصب فيه ليس تأثيراً من عامل وإنما أثر من آثار المعنى وخير دليل على ذلك ما ورد عن النحاة في الفرق بين التعابير التالية: (ما أفضل زيداً!) و (ما أفضل زيد؟) و(ما أفضل زيداً) فالجمل في شكلها واحدة ولكن كل واحدة

تحمل دلالة تختلف عن الأخرى فالأولى فيها معنى تعجب والثانية استفهامية والثالثة تعطى معنى النفي. ولا يميّزها عن بعضها سوى الإعراب.

السادس: قول بعضهم في الاسم المنصوب في أسلوب المدح و الذم يعتقد النحاة أنّ في قولهم (نعم رجلاً زيداً) ضميراً في محل الرفع بالفاعلية لفعل المدح يستنبط من التمييز وقد أجاز المبرد إظهار هذا الفاعل فقال في المقتضب: «واعلم أنك إذا قلت (نعم الرجل رجلاً زيداً) فقولك (رجلاً) تأكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً (المبرد، د.ت، ج ٢: ١٥٠) واختلفوا في نصبه فريق ذهبوا إلى نصبه على التمييز وفريق جعلوه مشبهاً بالمفعول به وهذا القول ضعيف ذهب إليه ابن يعيش في شرح المفصل (ج ٧: ١٣١) والأجدر أن نعتبره تمييزاً ويبدو أنّ من اعتبره مشبهاً بالمفعول لم يفرق بين الوصف الإعرابي والإعراب، فالتمييز عند النحاة من المشبهات بالمفعول في الوصف.

السابع: نصب (زيد) في قولهم (الضارب زيداً)

وقد نسب تشبيهه بالمفعول إلى الأخفش قال أبو حيان: «ذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل، وأنّ آل ليست موصولة، بل هي معرفة كما هي في الغلام والرجل، وأنّ ما انتصب بعده ليس مفعولاً بل هو منتصب على التشبيه بالمفعول به» (أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٤م، ج ٣: ١٨٥). وأورد هذا الرأي ابن يعيش في شرح المفصل ونسبه إلى سيبويه ونسب القول بالمفعولية إلى الأخفش (ابن يعيش، د.ت، ج ٧: ١٣١) ويبدو جلياً أنّ سيبويه لم يستعمل هذا التعبير كظاهرة إعرابية بل استخدمه كوصف إعرابي. بل لقد أعرب المنصوب مفعولاً به إعراباً صريحاً.

الثامن: نصب الظرف في الاتساع على المشبه بالمفعول

وذكروا في ذلك قضايا اخترنا من اثنتين؛ الأولى: قولهم (سير يزيد يومان فرسخين) حيث أجازوا النصب على التشبيه بالمفعول كما جوزوا نصب (يومين) قال ابن أبي الربيع: «نصب اليومين يكون على وجهين على الظرف وعلى التشبيه بالمفعول به على وجه الاتساع (ابن أبي الربيع الإشبيلي، ١٩٨٦م، ج ٢: ٩٨٠) والثانية: نصب ضمير ظرفي الزمان والمكان إذا تعدى إليه الفعل بنفسه وعزو إلى ذلك قول الشاعر: (سيبويه، د.ت، ج ١: ١٧٨)

ويوم شهدناه سليماً و عامراً
قليل سوى الطعن النهال نوافله

ويلاحظ أنّ بعض النحاة قد صرح بأنّ التوسّع في الظرف يعني نصبه على التشبيه بالمفعول مطلقاً، كما قال السيوطي: «لا يُتوسّع في الظرف إذ كان عامله حرفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم، لأنّ التوسع فيه تشبيه بالمفعول به» (السيوطي، ١٩٨٤م، ج ١: ٢٢).

ونرى أنه لا حاجة هنا إلى القول بالتشبيه بالمفعول في هذه المواضيع، فعلى سبيل المثال الدلالة على الظرفية بيّنة ولا حاجة إلى أن نقدر (في) حتى يكون ظرفاً. وفي (شهدناه) دلالة المفعولية بيّنة وجلّية، فالفعل متعدّد لا يتمّ معناه إلا بذكر المفعول ولا يتعارض ذلك مع فهم معنى آخر، وهو (يوم شهدنا في)، فكأننا بحاجة كبيرة لتقدير (في) كي نستوعب معنى البيت. ألا يكون معنى التركيب تاماً إذا قلنا (شهدنا يوماً صعباً) دون هذه التبريرات؟

النتيجة

لقد حاولنا في هذه الدراسة جاهدين أن نجد مبرراً لاستخدام مصطلح المشبه بالمفعول به لإعراب وقد تبين جلياً أن هناك تصوراً خاطئاً عن هذا المصطلح وخير دليل على ذلك تباين آراء النحاة في تحديده. ولا ندري أيكون تعبيرهم عنه تحديداً للحالة الوصفية أم الحالة الإعرابية. وقد حاول ذهب كثير من النحاة أن يعزو هذا الأمر إلى سببويه إلا أننا ومن خلال دراسة كتابه رأينا أنه لم يبيح إلا الحالة الوصفية. وذلك لمشابهة كان سببويه في صدق تبيينها بين تعبيرين أو تركيبين في اللغة العربية وكلام العرب. ويبدو أن الاختلاف عند النحاة في تفسير هذا المصطلح يدل على أن تصوراتهم كانت مختلفة في تلقي التركيب النحوية وتفسيرها. ولا يخفى على أحد أن الإعراب والوصف يتلاقيان أحيانا عند النحاة. فكثير من مصطلحاتهم الإعرابية وصف وتفسير في الأمر، والرغبة في الوصف الشامل للحالة الإعرابية جعلتهم يبالغون في وضع الإعراب وسرد الكلام عليه إذ ليس كل وصف إعراباً وكان هذا عاملاً من عوامل وجود الخلط في استخدام هذا المصطلح، فالمتأخرون كانوا يرون أن تلك التشبيهات التي يعقدها سببويه ومعاصروه من النحاة إعراباً. وكلما وجدوا ما يخالف القواعد التي وضعوها اعتبروه شاذاً أو كوّتوا له تعليلاً إعرابياً وأصروا على موقفهم هذا وقدّموا أوصافاً إعرابية لتعليل تلك الظاهرة. ساعد على ذلك وشدّت أزره قنامة القواعد النحوية عند البصريين فأبو علي الفارسي هو الوحيد الذي راغ عن هذه القسرية للقواعد ورأى أن التعريف في نحو (زيد الحسن وجهه) جاء للدلالة على التأكيد والتفسير وهذه محاولة ممتازة من الفارسي.

وبدأ لنا أيضاً أن هذا المصطلح ليس من شأنه أن يمثل ظاهرة إعرابية بل إنه مجرد وصف وتعليق وليس هناك باب نحوي معين يسمّى باب المشبه بالمفعول سوى ما ذكره ابن معط في فصوله لابن هشام. ولو تحرّينا كتب القدماء من النحاة، وجدنا شغفهم البالغ بالتعليم والإفهام ما أدّى إلى أن يطيلوا في أمر الوصف وجاءوا بتعابير وصفية ليسهلوا بذلك وصول الرؤية والفكرة إلى المتلقى والدارس لعلم النحو.

الهوامش

- ١- للمزيد انظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢:ص٦ و البغدادي، ١٩٩٨م، ج١٠:ص٣٣٧.
- ٢- الغرض من النصّ تبيين إعراب العلماء لكلمة أعمالاً، إلاّ أنّ ابن هشام نفسه ينتصر لصاحب هذا الرأي بأنّ فعل خسّر وخلاًفاً لتوهّم ابن خروف والصفار هو فعل متعدّد بدليل قوله تعالى (الذين خسروا أنفسهم).

المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله. (١٩٨٦م). «البيسط في شرح جمل الزجاجي»، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ٣- ابن السراج النحوي البغدادي، ابو بكر محمد بن سهل. (١٤١٧ق). «الأصول في النحو»، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٤- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٥م). «سرّ صناعة الإعراب»، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- ٥- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٨م). «اللمع في العربية»، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- ٦- ابن خروف الإشبيلي، علي بن محمد. (١٤١٩ق). «شرح جمل الزجاجي»، تحقيق: سلوى محمد عرب، مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية.
- ٧- ابن عصفور الإشبيلي. (١٩٨٢). «شرح جمل الزجاجي»، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد: منشورات وزارة الأوقاف.
- ٨- ابن فلاح اليمني، تقى الدين أبو الخير منصور. (١٩٩٩م). «المعنى في النحو». تقديم وتحقيق وتعليق: عبد الرزاق أسعد السعدى، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- ٩- ابن مالك، محمد بن عبدالله. (١٩٦٧م). «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، تحقيق: محمد كامل بركات، بيروت: دار الكتاب العربي.
- ١٠- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله. (١٤٠٤ق). «شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»، تحقيق: عبد الغنى الدقر، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.

- ١١- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله. (١٤١٩ق). «مغنى اللبيب عن كتب الأعراب». تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- ١٢- ابن يعيش، موقّق الدين يعيش بن علي. (د.ت). «شرح المفصل للزمخشري»، القاهرة: عالم الكتب.
- ١٣- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٤٢٢ق). «تفسير البحر المحيط». تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٤- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٨٤م). «ارتشاف الضرب من لسان العرب». تحقيق: مصطفى أحمد النّمس، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ١٥- الأزهرى، محمد بن أحمد. (٢٠٠١م). «تهذيب اللغة». تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ١٦- البغدادي، عبدالقادر بن عمر. (١٩٩٨م). «خزّانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب»، تحقيق: محمد نبيل طريفى و اميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٧- الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢م). «المقتصد فى شرح الإيضاح»، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد.
- ١٨- خليفة شوشترى، محمد إبراهيم. (١٣٨٢ش). «تاريخ علم النحو العربى»، طهران: مؤسّسة سمت.
- ١٩- الرضى الاسترابادى، محمد بن الحسن. (د.ت). «شرح الرضى على الكافية»، بدون دار نشر.
- ٢٠- الزّجاج، ابراهيم بن السرى بن سهل. (١٩٨٣م). «معانى القرآن وإعرابه»، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب.
- ٢١- الزمخشري، محمود بن عمر. (١٤٠٧ق). «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل»، بيروت: دار الكتاب العربى.
- ٢٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (د.ت). «كتاب سيبويه»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.
- ٢٣- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر. (١٩٨٤م). «الأشباه والنظائر»، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ٢٤- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر. (١٩٨٧م). «همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع»، تحقيق عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسسه الرسالة.
- ٢٥- عيد، محمد. (١٤١٠ق). «أصول النحو العربى فى نظر النحاة»، القاهرة: عالم الكتب.
- ٢٦- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). «معانى القرآن»، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى ومحمد على نجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبى، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٧- القوأس الموصلى، عبد العزيز بن جمعة. (١٤٠٥ق). «شرح ألفية بن معط»، تحقيق: على موسى الشوملى، الرياض: مكتبة الخريجى.
- ٢٨- المراد، محمد بن يزيد. (د.ت). «المقتضب»، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.
- ٢٩- النحاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل. (١٤٢١ق). «إعراب القرآن»، بيروت: دار الكتب العلمية.

فصلنامه‌ی لسان مبین (پژوهش ادب عربی)
(علمی - پژوهشی)
سال سوم، دوره‌ی جدید، شماره‌ی پنجم، پاییز ۱۳۹۰

توجیحات اعرابی ما بین واقعیت و توصیف*
با بررسی نمونه‌ای مبحث شبیه به مفعول

دکتر سید عدنان اشکوری
استادیار دانشگاه تربیت معلم
علی اُسودی
دانشجوی دکتری زبان و ادبیات عربی

چکیده

با مطالعه‌ی تحلیل‌های نحوی و آرا و نظریات نحویان گوناگون به مواردی بر می‌خوریم که به توجیه و تعلیل شبیه‌ترند تا اعراب و وصف نحوی؛ و در پاره‌ای از توجیحات، آرای نحویان نه بر نقل استوار است و نه بر عقل. چه قواعد زبان عربی از دیرباز مبتنی بر این دو رکن بوده‌اند و مبنای اختلاف بین دو مکتب کوفه و بصره در نسبت اعتماد به نقل یا منطق عقلی است. آنچه در این مقاله مورد بررسی قرار می‌گیرد، مبحث «شبیه به مفعول» است که به نظر می‌رسد برخی از نحویان آن را به اشتباه به عنوان یک نقش اعرابی پنداشته‌اند؛ در حالیکه آن یک توجیه و یا یک وصف اعرابی جهت تقریب معنا مورد استفاده قرار گرفته است. در این پژوهش ضمن اشاره به مواردی که سیبویه از اصطلاح «شبیه به مفعول» بهره جسته است، آرای دیگر نحویان هم مورد بررسی قرار می‌گیرد، و سرانجام به تحلیل اینکه این اصطلاح توجیه اعرابی است، نقش اعرابی و یا توصیف اعرابی خواهیم پرداخت.

واژگان کلیدی

توجیه اعرابی، اعراب، سیبویه، توصیف اعرابی، شبه مفعول

* - تاریخ دریافت مقاله: ۱۳۹۰/۰۱/۲۰ تاریخ پذیرش نهائی: ۱۳۹۰/۰۴/۲۰
نشانی پست الکترونیکی نویسنده: eshkewaree@yahoo.com